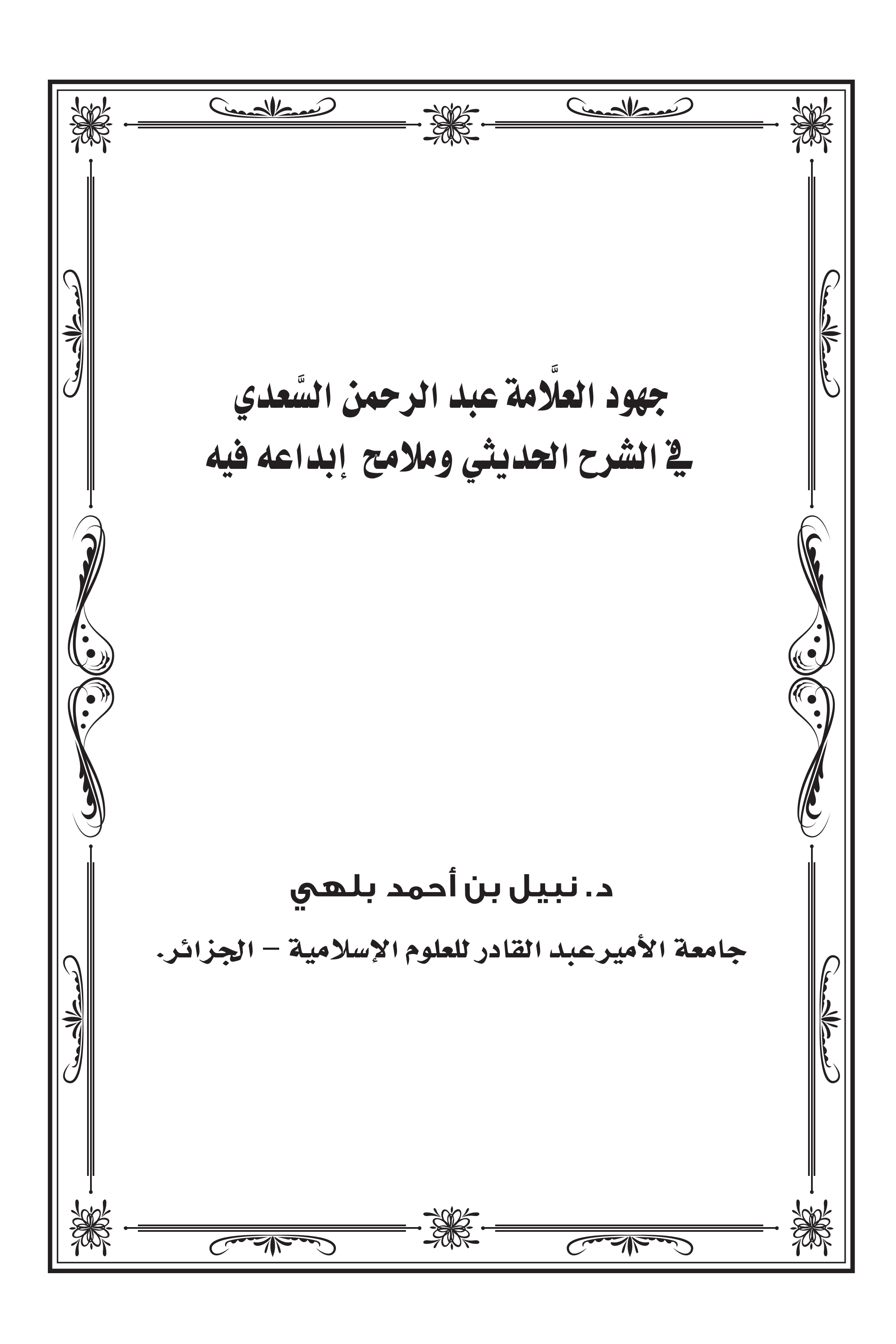


جهود العلّامة عبد الرحمن السّعدي في الشرح الحديثي وملامح إبداعه فيه

د. نبيل بن أحمد بلهي

جامعة الأميرعبد القادر للعلوم الإسلامية - الجزائر.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيِّنَا محمد المبعوث رحمة للعالمين، صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، أمَّا بعد: فإنَّ من حقوق علمائنا علينا، بيان جهودهم وتوضيح معالم منهجهم، ومكامِن الإبداع في أسلوبهم، حتى تستفيد الأجيال من أسلافها، وتنسُجَ على منوالها في درب التجديد والإبداع، وتواصلِ العمل الجادَّ المثمر.

ولما كان الشيخُ العلَّامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي أَحَدَ باعثِي النهضة العلمية في هذا العصر، حيث قضى حياته في العلم والتعليم، والشرح والتدريس، أَحْبَبْتُ أن أبيِّنَ في هذه الورقة جانبًا مهمًّا من منهج الشيخ فيما يتعلَّق بالدَّرس الحديثي، فإنَّ التفقُّه في معاني حديث رسول الله ﷺ، وشرحه وتفهيم معانيه للناس من أهمِّ المهمَّات، كما قال عليُّ بن المديني: «التفقُّهُ في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم».[1]

خاصة في هذا العصر، فالناس في حاجة ماسَّة للاغتراف من معين السنة النبوية، ولا يكون ذلك إلا بتقريب هذه السنَّة وشرحها شرحًا سهلا ميسرًا، مواكبا لمستجدات العصر، خاليا من العبارات المعقَّدة، وهو الشيء فعله الشيخ عبد الرحمن السعدي في تدريسه لأحاديث رسول الله ﷺ، قال تلميذه ابن بسَّام: «طريقته في التدريس طريقة فريدة مفيدة...فكان يقرأ العبارة، ثم يوضِّح معناها توضيحا تامًّا ثم يصوِّر دليلها، وحكمة التشريع منها...كلُّ هذا بأسلوب واضح وترتيب مستقيم، بحيث إنَّ تفهيمه لا ينخفض عن مستوى الطالب المدرِك، ولا يرتفع عن مستوى الطالب

(١) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي: ص ٣٢..

المبتدئ، فالكلُّ منه يستفيد». [1]

فيهدف هذا البحث إلى بيان منهج الشيخ ابن سعدي في شرح الحديث النبوي، وطريقته في الاستنباط والتنزيل على الواقع، ومعالجة الإشكالات العلمية، وعرضه الخلاف في أحاديث الأحكام ونحوها، وملامح إبداعه في هذا الميدان، كلُّ ذلك من أجل تقديم صورةٍ واضحةٍ عن طريقته المميَّزة، لتكون نبراسا لطلبة العلم والدعاة الذين يعملون في مجال تقريب السنة بين يَدَي الأمَّة.

والسبب الذي دفعني للكتابة في هذا الموضوع، أنَّ غالب طلبة العلم قد وقفوا على جهود الشيخ ابن سعدي في تفسير كتاب الله واستنباط هداياته، كذلك وقفوا على جهوده في الفقه وأصوله وقواعده من خلال مؤلفاته المشهورة في ذلك، أمَّا جهود الشيخ في الشرح الحديثي وعنايته بالسنة النبوية تدريسًا وتفهيمًا، فليس هناك ما يشفِي الغليل ويُقَرِّبُ الصورة، فتعيَّن البحث في هذا المجال.

فالسؤال المطروح: هل للشيخ ابن سعدي جهود معتبرة في الشرح الحديثي؟ وما هي جوانب إبداع الشيخ فيما وصلنا من شروحه على المتون الحديثية ؟

أما عن الدِّراسات السابقة فلم أقف -بعد البحث والتفتيش- على دراسة تعتني بجهود العلَّامة ابن سعدي في الشرح الحديثي ومنهجه فيه، وإنما وقفت على دراسات تتعلَّق بجهود الشيخ في مجالات أخرى غير الحديث النبوي، أذكر منها:

١- استنباطات الشيخ عبد الرحمن السعدي من القرآن الكريم، سيف بن منصر بن علي الحارثي، وهي (رسالة دكتوراه) في قسم القرآن وعلومه، من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، تتحدَّث عن طريقة الشيخ في الاستنباط من القرآن الكريم، وقد استفدتُ من منهجيَّتها في بحثي هذا.

---

(١) علماء نجد خلال ثمانية قرون، عبد الله آل بسام: ٣/ ٢٢٣.

٢- صفحات من حياة علَّامة القصيم (الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي)، د. عبد الله بن أحمد بن محمد الطيار، وهي رسالة لطيفة في بيان جهود الشيخ في العلم والتعليم، ذكر في المبحث التاسع منها، «جهوده في خدمة السنَّة»، اقتصر فيه على وصف صنيع الشيخ عبد الرحمن السعدي في كتابه (بهجة قلوب الأبرار وقرة عيون الأخيار في شرح جوامع الأخبار) دون كتبه الأخرى التي لم تطبع في زمن تأليف رسالته، وقد استفدْتُ منها في بحثي هذا.

أمَّا عن منهج البحث، فقد استعملت المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك في جرد كتب الشيخ في شرح الأحاديث النبوية، ثم جمعتُ وصنَّفتُ ما وقفت عليه من قواعد وفوائد، مُنَبِّهًا على مواضع التميُّز ومكامن الإبداع في هذا الميدان.

وأما حدود هذا البحث، فقد قمتُ باستقراء ثلاثة كتب، هي كلُّ ما وصلنا من تراث الشيخ في الشرح الحديثي:

١- بهجة قلوب الأبرار وقرة عيون الأخيار في شرح جوامع الأخبار.

٢- شرح عمدة الأحكام لعبد الغني المقدسي.

٣- قطعة من شرح كتاب بلوغ المرام (مطبوعة ضمن مجموع مؤلفاته).

بالإضافة إلى الرجوع لكتبه الأخرى في العقيدة والتفسير والفقه وأصوله، لتتميم الفائدة، وجمع كلام الشيخ بعضه إلى بعض، وبيان مقصوده.

من أجل هذا وضعت خطَّة علمية هذه تفاصيلها:

خطة البحث:

المقدمة:

المبحث الأول: عناية الشيخ ابن سعدي بالشرح الحديثي ومعالم منهجه فيه.

المبحث الثاني: عناية الشيخ ابن سعدي ببيان الغريب وشرح المفردات.

المبحث الثالث: منهج الشيخ ابن سعدي في الاستنباط من الحديث.

المبحث الرابع: عناية الشيخ ابن سعدي بمعالجة مختلِف الحديث ومشكلِه.

المبحث الخامس: عناية الشيخ ابن سعدي بذكر التقاسيم والأنواع والفروق.

المبحث السادس: عناية الشيخ ابن سعدي باستخراج الأصول والقواعد والكلِّيات الشرعية.

المبحث السابع: عناية الشيخ ابن سعدي بالخلاف الفقهي في أحاديث الأحكام.

المبحث الثامن: عناية الشيخ ابن سعدي باللطائف والنُّكت المتنية.

الخاتمة: نتائج البحث والتوصيات.

المبحث الأول

عناية الشيخ ابن سعدي بالشرح الحديثي ومعالم منهجه فيه.

أولا: عناية الشيخ بالشرح الحديثي:

عُرِفَ عن الشيخ ابن سعدي أنه كان مهتما بالتدريس والتأليف على صعيد واحد، فقد كان بحقٍّ باعث النهضة العلمية ببلده، وعلى يده تخرج العلماء من أبرزهم الشيخ محمد بن صالح العثيمين، الذي كان يقول: «إنَّني تأثرتُ به كثيرا في طريقة التدريس، وعرض العلم، وتقريبه للطَّلبة بالأمثلة والمعاني».(١)

وكان من جملة ما اعتنى به العلَّامة ابن سعدي، شرح المتون الحديثية وتفهيمها للناس درسا في المسجد، لينهل المسلمون من سنَّة نبيِّهم ما يحتاجون إليه في دينهم ودنياهم، فقد ذكروا في ترجمته أنَّ من دروسه: درسًا في شرح المنتقى للمجد ابن تيمية، وشرح بلوغ المرام للحافظ ابن حجر.(٢) وكان هذا التوجُّه في التعليم من مظاهر التجديد بالنظر إلى العصر الذي كان يعيش فيه الشيخ.

ويدلُّ على عظيم عناية الشيخ بالشرح الحديثي ما وصلنا من تراثه في هذا الفنِّ، حيث درَّس وألَّف في شرح حديث رسول الله ﷺ، أمَّا المؤلفات فالذي وقفتُ عليه ثلاثة كتب:

١- **بهجة قلوب الأبرار وقرة عيون الأخيار في شرح جوامع الأخبار**، وهو شرح على متن من تأليفه هو اسمه «جوامع الأخبار» جمع فيه ما تمسُّ إليه الحاجة من أحاديث النبي ﷺ المتعلِّقة بالعقيدة والأحكام والآداب، والتي بلغتْ تسعةً

(١) منهج ابن عثيمين في شرح الحديث وعلومه، د. بندر بن نافع العبدلي: ص ٦, ٥.

(٢) علماء نجد خلال ثمانية قرون، عبد الله آل بسام: ٣/ ٢٢٤.

وتسعين حديثًا، ثم شرحها شرحًا موجزًا في هذا الكتاب الذي قال في مقدِّمته: «وقد بـدا لي أن أذكر جملة صالحة من أحاديثـه الجوامع في المواضيع الكلِّية، والجوامع في جنس أو نوع، أو باب من أبواب العلم، مع التكلُّم على مقاصدها وما تدلُّ عليه، على وجه يحصل به الإيضاح والبيان مع الاختصار، إذ المقام لا يقتضي البسط».(١)

وهـذا الشـرح على صغر حجمـه حوى دررًا نفيسـة، وقواعد وأصـول مهمَّة، محرَّرَة بأسـلوب سـهل ميسَّـر، يحتاجها طالب العلم وغيره مِمَّن هو دونه أو فوقه، يقول الشيخ عبد الله الطيَّار: «ومن تأمَّل هذا الكتاب- على اختصاره ووضوحه- رآه مشـتملا على جميع العلوم النافعة، على علم التوحيـد، والأصول والعقائد، وعلم السير والسـلوك إلى الله، وعلم الأخلاق والآداب الدينية والدنيوية والطبِّية، وعلم الفقـه والأحكام في كلِّ أبواب الفقه من عبادات ومعاملات وأنكحة وغيرها، وكلُّها مأخوذة ومستقاة من كلماته صلوات الله وسلامه عليه».(٢)

٢- **شـرح عمدة الأحكام للحافظ عبد الغني المقدسـي**، وهو عبارة عن أمالي للشيخ عبد الرحمن السعدي على كتاب عمدة الأحكام من كلام خير الأنام، للحافظ عبـد الغني المقدسـي (٦٠٠هـ)، أملاه على طلبته، وكتبه عن إملائه تلميذه الشـيخ (عبد الله بن محمد العوهلي)، وقد طُبِعَ مؤخرا بعد أن كان في عداد المفقود، وخرج في ثلاث مجلدات، ظهر فيه نَفَسُ الشيخ العلميِّ وجودة تقريراته، ودقَّة استنباطاته.

قال الشـيخ عبد الله بن عقيل:« هذا الشـرح النفيس هو ما أملاه شـيخنا شـرحًا لكتـاب عمـدة الحديث...يظهر فيه – كسـائر آثار شـيخنا- نَفَسَـهُ العلميُّ، وجودة ذهنه، ودقَّة استنباطه، وتحرِّيه للدليل، وسعة أفقه، وحرصه على تبسيط المعلومات

(١) بهجة قلوب الأبرار، السعدي: ص ١١.

(٢) صفحات من حياة علامة القصيم، د. عبد الله بن أحمد بن محمد الطيار: ص ٧٥.

وإفادة الطالب علميا وتربويا».[1]

٣- **قطعة صغيرة من شـرح كتاب بلوغ المرام من أحاديث الأحكام**. فقد سبق معنا أن الشيخ شرح كتاب بلوغ المرام للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، ولكن – للأسف– لم يصلنا من شرحه هذا إلا قطعة صغيرة في قرابة ثلاثين صفحة، شرح فيها أحاديث منتقاة (من كتاب الشرِكة والوكالة إلى كتاب النكاح)، طُبِعَتْ هذه القطعة مؤخرًا ضمن مجموع مؤلفاته بعد أن كانت في عداد المفقود.[2]

وقد ذكر حفيد الشيخ السعدي أنه شَرَعَ في كتابة شرح على أحاديث كتاب بلوغ المرام للحافظ ابن حجر، لكن المنيَّة عاجلته قبل إتمام هذا الشرح، قال:« وكان للشيخ الجدِّ في أيامه الأخيرة شروعٌ وبدايات في تأليف بعض الكتب، لكنَّه سبق عليه الكتاب، فتوفَّاه الله قبل إكمالها، من هذه الكتب:...٣- شرح أحاديث كتاب بلوغ المرام».[3]

ولا نَنْسَى هنا تدريسه المباشر لكتاب بلوغ المرام على الطلاب، فقد ذُكِرَ أنَّه شرحَه مراتٍ كثيرة، قال الدكتور عبد الرزاق البدر:« وكان يهتمُّ في دروسه بتدريس الحديث فقد درَّس بلوغ المرام لابن حجر مراراً كثيرة».[4]

وأما المتون الحديثية التي شرحها الشيخ عبد الرحمن السعدي ولم تصلنا، فقد وقفت على ذكر كتابين:

(١) من تقديم الشيخ عبد الله بن عقيل لكتاب شرح عمدة الأحكام من أمالي السعدي: (ص ٥٠).

(٢) هي الطبعة الأخيرة لمجموع مؤلفاته التي صدرت عن دار الميمان سنة (١٤٣٢هـ).

(٣) مواقف اجتماعية من حياة الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي، محمد بن عبد الرحمن السعدي و مساعد بن عبد الله السعدي: ص ١٨٢.

(٤) الشيخ عبد الرحمن بن سعدي وجهوده في تو ضيح العقيدة، عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر: ص ٤٨.

١ - صحيح البخاري

٢- منتقى الأخبار للمجد ابن تيمية.(١)

قلت: هذه الشـروح كلها تدلُّ على مدى عناية ابن سعدي بالسنة النبوية تفهيما وتدريسا، وتوضِّح لنا جانبا آخر من الشخصية العلمية للشيخ المشهور بعلم تفسير القرآن الكريم، أمَّا إسهامه في تفسير السنة النبوية، فهذا الذي يهدف البحث بيانه.

ثانيا: أبرز معالم طريقته في الشرح ومميزاتها:

طريقـة العلامة السـعدي في الشـرح أن يبدأ فيعلـق على الحديـث بذكر معناه العام، والغرض الذي سـيق من أجله، مصدِّرا كلامه بصيـغ التعظيم لجوامعه كَلِمِهِ عليه السـلام، فيقول مثلا في شـرح حديث «اتَّقِ اللهَ حَيْثُمَا كُنْتَ..»(٢): «هذا حديث عظيم جمع فيه رسول الله ﷺ بين حقِّ الله وحقوق العباد".(٣)

ثم ينتقل إلى شرح جمل الحديث المهمَّة، بأسلوبٍ سهلٍ ومباشرٍ يقرِّب الفهم بأقصر طريق، وعبارات واضحة، يتناول فيها الحديث (جملةً جملةً)، وربما صرَّح بذلك فقال: "الجملة الأولى...الجملة الثانية".(٤)

ثم يسرد الفوائد المستنبطة من الحديث على حسب ما يحضره، وما تمسُّ إليه الحاجة في حياة المسـلم، وربَّما استشـهد من أجل ذلك ببعض الآيات والأحاديث

---

(١) مواقف اجتماعية من حياة الشـيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السـعدي، محمد بن عبد الرحمن السعدي و مساعد بن عبد الله السعدي: ص ١٧٣- ١٧٤.

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٢١٣٥٤) والترمذي في السنن (١٨٧) وقال حسن صحيح.

(٣) بهجة قلوب الأبرار، السعدي: ص ٤٩.

(٤) المرجع السابق: ص ١٦٠- ١٦١.

التـي لها علاقـة بالبَابِ[1]، ويحرص على تفريع المسـائل التـي تندرج تحت معنى الحديث، كقوله مثلا في شـرح حديث «البيِّعان بالخيار»[2]: «ويُسْـتَدَلُّ بهذا الأصل علـى تحريم التدليـس، وإخفاء العيـوب، وتحريـم الغـش، والبخـس في الموازين والمكاييـل والذرع وغيرهـا؛ فإنها من الكذب والكتمان. وكذلـك تحريم النَجَشِ، والخداع في المعاملات وتلقي الجُلب ليبيعهم، أو يشتري منهم، ويدخل فيه: الكذب في مقـدار الثمن والمثمَّن، وفي وصف المعقود عليه، وغير ذلك...،ويدخل في هذا: البيع بأنواعه، والإجارات، والمشـاركات وجميع المعاوضات، وآجالها ووثائقها؛ فكلُّها يتعيَّن على العبد فيها، الصدق والبيان، ولا يحلُّ له الكذب والكتمان».[3]

وهنا ينبغي التنبيه على شيءٍ تميَّز به ابن سعدي في شرحه للأحاديث، وهو قوَّة استحضار الفوائد واستخراج الحِكم والأحكام، اعتمادًا على ذهنه من غير الرجوع إلى الشـروح الحديثيـة، يدلُّ على ذلك قوله: «أخذ العلمـاء من هذا الحديث فقهـًا كثيراً، **سأشـير إلى ما يحضرني**».[4] ثم سـرد خمس فوائد أو أكثر بدليلها وشيء من تفاصيلها. وهذا يدلُّ على سعة علمه، وقوة استحضاره، وسيلان ذهنه.

ومن مميزات الشـرح الحديثي عند الشـيخ ابن سـعدي اسـتعماله الأسـلوب النبـوي في التعليـم عـن طريق السـؤال والجواب، وهو أسـلوب يثير انتبـاه القارئ ويرسِّـخ المعلومـة في الذهن، وقد تكرَّرَ ذلك في شـروحات الشـيخ، من ذلك قوله

---

(١) بهجة قلوب الأبرار، السعدي: ص ٢٠٩.

(٢) أخرجه البخاري (٢,٧٩) ومسلم (١٥٣٢).

(٣) بهجة قلوب الأبرار، السعدي: ص ٩٩.

(٤) بهجة قلوب الأبرار، السعدي: ص ٢٠٩- ٢١٠.

في شـرح حديث «رِضَى اللهِ فِـي رِضَى الْوَالِدِ»[1]: «وإذا قيل: فمـا هو البِّر الذي أمر الله به ورسـوله؟ قيل: قد حَدَّه الله ورسـوله بحدٍّ معروفٍ، وتفسـير يفهمه كلُّ أحد؛ فالله تعالى أطلق الأمر بالإحسـان إليهما، وذكر بعـض الأمثلة التي هي أنموذج من الإحسـان. فكلُّ إحسـان قولي أو فعلي أو بدني، بحسـب أحوال الوالدين والأولاد والوقت والمكان، فإنَّ هذا هو البِّر».[2]

وقوله: "فإن قيل: أيُّ المكاسـب أولى وأفضل؟ قيل: قد اختلَفَ أهل العلم في ذلك، فمنهم من فضَّل الزراعة والحراثة، ومنهم من فضَّل البيع والشراء، ومنهم من فضَّل القيام بالصناعات والحرف ونحوها، وكلٌّ منهم أدلى بحجَّته".[3]

ويعتنـي -في شـرحه علـى عمدة الأحـكام خاصَّـة- ببيان الروايـات الأخرى للحديـث وبيـان موقفـه منهـا، كقولـه-في حديـث ولـوغ الكلـب-[4]: «وقولـه: «أُوْلَاهُنَّ»: هذا للاسـتحباب، وفي الروايات الأخر، «إِحْدَاهُـنَّ» أو «أُخْرَاهُنَّ» بيانٌ للجواز، وقوله: في حديث عبد الله بن مغفل: «وَعَفِّرُوهُ الثَّامِنَةَ بِالتُّرَابِ»[5] هذا شـاذٌّ لا يؤخذ به».[6]

---

(١) أخرجه الترمذي في السـنن (١٨٩٩) وصحح وقفه، وأخرجه ابن حبان (٤٢٩) والحاكم (٧٢٤٩) وصحَّحَاه مرفوعا.

(٢) بهجة قلوب الأبرار، السعدي: ص ٢١٦.

(٣) بهجـة قلـوب الأبـرار، السـعدي: ص ٣٦. وانظـر أمثلة أخـرى ص ٧١ - ١٨٤، وفي شـرح عمدة الأحكام: ١/ ٢٤٥- ٢٥٨- ٢٦٣- ٣٤٤، ٢/ ٥٧٧- ٧٠٣، ٣/ ١١٩٥.

(٤) أخرجه البخاري (١٧٢) ومسلم (٢٧٩).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٨٠).

(٦) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ١/ ٦٥- ٦٦. وانظر: الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن: ١/ ٣١٤.

ويستعين بالروايات الأخرى على تفسير الحديث، وهذا المسلك من أفضل الطرق في تفسير حديث رسول الله ﷺ، وقد قال الإمام أحمد: «الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضا».[7]

مثال ذلك قوله -في شرح حديث صفة صلاة النبي ﷺ-: «يفسِّرُ ذلك رواية البخاري: «ما خلا القيام والقعود قريبا من السواء»[8] أي: أنه يناسب بين الأركان مناسبة، فالقيام والقعود أطول من الركوع والسجود، -مع هذا- فالكل يجعلها متناسبة».[9]

ومن معالم منهجه في شرح الأحاديث النبوية تركيزه على استخراج الفوائد المتنوعة التي يحتاجها العاميُّ، ولا يستغني عنها طالب العلم، كالفوائد العلمية والتربوية، وقد أبدع الشيخ في هذا الجانب وتميَّز، وهذه بعض الأمثلة على ذلك :

فمن الفوائد التربوية[10]، قوله في حديث أمِّ سليم التي قالت: «إنَّ الله لا يستحيي من الحق»[11] : «وفيه: أنه ينبغي للإنسان أن يقدِّم بين يدي كلامه مقدِّمة تكون موطِّئة لكلامه، ليكون أبلغ، وإن كان فيه مدخل لأحد كان أعذر».[12]

وقوله في حديث مبيت ابن عباس عند خالته ميمونة[13]: «وفيه: حرص ابن

---

(٧) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع الخطيب البغدادي: ٢/ ٢١٢.

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه (٧٩٢).

(٩) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ١/ ٢٨٦.

(١٠) ينظر للمزيد كتاب: الفكر التربوي عند الشيخ عبد الرحمن السعدي، د. عبد العزيز بن عبد الله الرشودي: ص ١٩٩.

(١١) أخرجه البخاري (١٣٠) ومسلم (٣١٣).

(١٢) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ١/ ١٤٢.

(١٣) أخرجه البخاري (١٣٨) ومسلم (٧٦٣).

عباس رضي الله عنه على العلم؛ لأنَّه لم يبت عندها إلا ليتعلَّم صلاته ﷺ».[١]

ومن معالم منهجه كذلك، عنايته بضرب الأمثال الواقعية لتقريب الفهم، وتنزيل المعنى على الواقع المعيش، وهو أسلوب نبويٌّ معروف، وهو أعظم شيء يحصِّله طالب العلم من الشروح المعاصرة، مثال ذلك قول الشيخ ابن سعدي في شرح حديث «وَكَانَ يَنْهَى عَنْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةِ المَالِ»[٢] : «فلو أنَّ إنسانا- ولله المثل الأعلى- وَكَّلَ إنسانًا على مال، وعيَّن له وجه مصرفه، ثم خالفه وصرفه في غير ما أمر به، لعدَّه الناس مفرِّطًا معاندًا ظالما، هذا مع أن مُلك الإنسان قاصر، فكيف بالمالك للدنيا والآخرة الذي له الملك المطلق؟ فهو مالك الخلق وما مَلَكُوا».[٣]

وقوله -في شرح علي رضي الله عنه: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بُدْنِهِ، وَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا وَجُلُودِهَا وَأَجِلَّتِهَا، وَأَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَزَّارَ مِنْهَا» -[٤]: «ومثله الدبَّاغ، لا يجوز إعطاؤه شيئا من الجلود عند دبغها كما يفعل بعض الناس...وبعض الناس اليوم يبادل بالجلد، ويظنُّ أن ذلك جائز، وهو لا يجوز؛ لأنه بيع».[٥]

هذا هو مجمل القول في منهج ابن سعدي في الشرح الحديثي، وفي ما يلي من المباحث تفصيل القول في القضايا المخصوصة المتعلقة بالشرح والاستنباط.

---

(١) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ١/ ٢٤٥. وانظر: ١/ ١٤٢- ٣٦٦. ٢/ ٧٩٢.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٤٧٣).

(٣) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ١/ ٣٩٤.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (١٣١٧) بهذا اللفظ.

(٥) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ٢/ ٧٨٥. وانظر كذلك: بهجة قلوب الأبرار ص ٤٥. وشرح العمدة ٣/ ١١٨٦.

المبحث الثاني

عناية الشيخ ابن سعدي ببيان الغريب وشرح المفردات.

يعدُّ غريب الحديث نوعًا من أنواع علوم الحديث التي يَحْسُنُ بطالب العلم إتقانها، خاصة لمن تصدَّى لشرح حديث رسول الله ﷺ وتَفَهُّمِ معانيه، قال الإمام النووي:« غريب الحديث: هو ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة من الفهم لقلَّة استعمالها، وهو فنٌّ مهمٌّ، والخوض فيه صعب».(١)

وقد اعتني الشيخ ابن سعدي بشرح غريب الحديث وتفسير مفرداته، أثناء شرحه لمتون الأحاديث، ولم يكن يكثر من الخوض في المعاني اللغوية، وإنما يعمد إلى الكلمة الغامضة في الحديث، والتي يتعلق بها معنى مهمٍّ، فيوضحها بأسلوبه السهل؛ لأن المقام الذي هو فيه – وهو مقام تفهيم الناس حديث نبيِّهم- يقتضي الاختصار، والبيان المباشر لمدلول اللفظ في الحديث، وربطه بالمعنى العام الذي سيق من أجله، وهذه بعض الأمثلة من شروحه.

قال الشيخ ابن سعدي في شرح حديث « تلك عاجل بشرى المؤمن»(٢): «و(البشارة) الخبر أو الأمر السار».(٣)

وقال كذلك في شرح حديث «يُعْجِبُهُ التَّيَمُّنُ، فِي تَنَعُّلِهِ، وَتَرَجُّلِهِ، وَطُهُورِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ»(٤): «وقولها:«وترجُّلِهِ »؛ الترجُّل: تسريح الشعر وكدُّه وتجديله».(٥)

---

(١) التقريب والتيسير، النووي: ص ٨٧.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٦٤٢).

(٣) بهجة قلوب الأبرار، السعدي: ص ٢١٤.

(٤) أخرجه البخاري (١٦٨).

(٥) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ١/ ٧٣. وانظر أمثلة أخرى: ١/ ٥٢- ٧٦-٨٢-١٣.-١٤٩.

وقال في موضع آخر: « اَلْمِغْفَرُ: مأخوذٌ من الغفر، وهو الستر؛ أي: ما يستر به الرأس في الحرب، وهو للرأس كالدرع للبدن».[١]

وقد يتكلَّم أحيانًا عن اللغات المتعدِّدة للفظة، كقوله في شرح حديث النبي ﷺ «فَأُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ، والعرق المكتل»[٢]: "وهو الزِّنْبِيل والزَّبِيل كل هذه لغات فيه...والحَرَّة: الأرض الصلبة تركبها حجارة سود".[٣]

وأما تفسير مفردات الحديث، فقد استعمل ابن سعدي أحسن الطرق في شرحها، وذلك بالرجوع إلى الروايات الأخرى للحديث لترجيح الوجه الصحيح للمعنى، ونصَّ العلماء على وجوب لزوم هذه الطريقة، قال الحافظ ابن حجر: "المتعيِّن على من يتكلَّم على الأحاديث أن يجمع طرقها ثم يجمع ألفاظ المتون إذا صحَّت الطرق، ويشرحها على أنه حديث واحد، فإن الحديث أولى ما فسر بالحديث".[٤]

مثال ذلك قول الشيخ ابن سعدي: "وكلُّهم يستدلُّون بهذا الحديث وهو قوله: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ»[٥] ومعنى «اقدُرُوا»: ضيِّقُوا. وسبب الخلاف: هل التضييق يكون على شعبان، أو على رمضان؟ ولكنَّ الظاهر أن التضييق يكون على رمضان، فالفطر أولى بدليل حديث أبي هريرة: « فإنْ غُمَّ عليكم فأكملوا عدَّة

---

(١) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ٢ / ٧٤.. وانظر، غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام: ٣/ ٣٤٨.

(٢) أخرجه البخاري (٦,٨٧).

(٣) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ٢/ ٦١٢.

(٤) فتح الباري، ابن حجر: ٦/ ٤٧٥.

(٥) أخرجه البخاري (١٩٠٠) ومسلم (١٠٨٠).

شعبان ثلاثين يوما »". [١]

قلتُ: فسَّر ابن سعدي التقدير بالتضييق، ثم اعتمد على الرواية الأخرى للحديث وهي: «فأكملوا عدَّة شعبان ثلاثين يومًا»[٢] ليبيِّن أن التضييق يكون على رمضان وذلك بإكمال عدَّة شعبان ثلاثين، وهذا المعنى وإن كان مخالفا للمشهور من مذهب الإمام أحمد، إلا أنَّه موافق لطريقته، قال أحمد بن حنبل: "الحديث إذا لم تجتمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسِّر بعضه بعضا". [٣]

ومن مزايا شرحه لمفردات الحديث، اعتناؤه ببيان أسماء الأمكنة الوارد ذكرها في سيرة النبي ﷺ، مع بيان تسميتها في عصره ووصف شيء من معالمها المعاصرة، وهذا شيء له قيمة علمية، حيث يصعب تحديد المكان اعتمادا على التسميات القديمة الواردة في كتب الحديث، وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

قال الشيخ السعدي ««أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ مِنْ كَدَاءٍ مِنَ الثَّنِيَّةِ العُلْيَا الَّتِي بِالْبَطْحَاءِ، وَخَرَجَ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى»[٤]: « كَدَاء- بفتح الكاف-[٥]: هي الثنيَّة العليا التي تمرُّ على المقبرة، وكانت ثنيَّة، والآن سهلت، وهي المسماة الآن بطريق العمرة، ويسمَّى (ريع الحجول)، وهو (الحجون)، ولكنَّهم الآن يبدلون نونه لامًا». [٦]

---

(١) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ٢/ ٥٩٦.

(٢) أخرجه البخاري (١٩٠٩).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي: ٢/ ٢١٢.

(٤) أخرجه البخاري (١٥٧٦).

(٥) قال ابن الأثير في كتابه النهاية في غريب الحديث ٤/ ١٥٦: « وكداء بالفتح والمد: الثنية العليا بمكة مما يلي المقابر وهو المعلا».

(٦) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ٢/ ٧٤٣.

وقال كذلك في تفسير موضع (الأبواء): «أي: بالموضع المسمَّى بالأبواء؛ وهو من وراء الجُحفة قرب ودان، وهو الموضع المسمى الآن: مستورة».[1]

ومما اعتني به الشيخ كذلك تفسير المبهمات في متون الأحاديث النبوية، وهذا يدخل ضمن تفسير مفردات المتن، من ذلك تفسيره لقول عمران بن حصين «فقَالَ: رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ»[2]، قال ابن سعدي: «وقوله: «فقَالَ: رَجُلٌ ...» إلخ، فسَّره البخاري - رحمه الله- بأنَّه عمر، وليعلم أن عمر لم ينه عنها اعتقادا أنها لا تجوز...وإنما هذا إرشادٌ منه واجتهاد».[3]

وخلاصة القول أن الشيخ ابن سعدي أحسن التصرف في شرح غريب الحديث ومفرداته، حيث ركز على المشكل منها، وما يتعلق بتوجيه معنى الحديث، وهو ما يتطلَّبه الشرح الحديثي المعاصر، إذ الغرض منه التوجيه الصحيح للمعاني من غير استطراد في المذاهب اللغوية، فمن أراد ذلك فعليه بالمطولات.

---

(١) المرجع السابق: ٢/ ٧٩١.

(٢) أخرجه البخاري (١٩٠٩) ومسلم (١٢٢٦).

(٣) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ٢/ ٧٧٣.

المبحث الثالث

منهج الشيخ ابن سعدي في الاستنباط من الحديث.

اعتنى الشيخ عبد الرحمن ابن السعدي -أثناء شرحه وتعليقه على الأحاديث النبوية- بقضية الاستنباط من الحديث أيما اعتناء، بل جعل هذا الاستنباط غرضَه الأوَّل من شرحه طلبًا للاختصار، وإفهام القارئ بأسلوب مباشر، يستقي الفائدة من أقرب طريق، حتى إنَّنا نجده في كثير من الأحاديث التي يشرحها يتَّجِهُ مباشرة إلى استنباط الفوائد من غير مقدمات يقول: «فيه كذا...وفيه كذا».[1]

والحقيقة أن الشيخ ابن سعدي أبدع وتميز بكثرة استنباطه الفوائد من الأحاديث، قال تلميذه ابن بسَّام: «أمَّا كلامه على النصوص الكريمة سواء كان في التفسير أو في الحديث فأمرٌ عجبٌ، فإنَّه يستنبط منها من الأحكام والفوائد ما لا يتصوَّره طالب».[2]

قلتُ: تجده يفتَتِحُ ذلك -بعد ذكر متن الحديث- بقوله «فيه فوائد» أو «في هذا الحديث فوائد»، ثم يسردها مرتبة مُنَوَّعة، مثال ذلك قوله -في شرح حديث العُرَنِيِّين الذين أقام عليهم رسول الله ﷺ حدَّ الحرابة-[3]:« ومن فوائد الحديث: مشروعية استعذاب الهواء، واجتناب الوخام لأجل حفظ الصحة. ومنها: أنَّ الرجوع إلى ما اعتاده الإنسان معينٌ على حفظ صحَّته...ومنها: مشروعية التداوي. ومنها: أنَّ

---

(١) انظر على سبيل المثال: شرح عمدة الأحكام للسعدي: ١/ ٣١٤- ٤٢٥ و ٢/ ٧٠٧- ٨٠١.

(٢) علماء نجد خلال ثمانية قرون، عبد الله آل بسام : ٣/ ٢٢٣- ٢٢٤.

(٣) أخرجه البخاري (٤١٩٣) ومسلم (١٦٧١).

أبوال الإبل وألبانها إذا خلطا، كانا دواء نافعا...ومنها: أنَّ بول الإبل طاهرٌ...».[1]

ويظهر نَفَسُ الشيخ عبد الرحمن السعدي الأصولي أثناء استنباطه الأحكام من الحديث، حين يعتمد مسالك الأصوليين في الاستنباط والاستدلال، ومن ذلك:

١ - تفريع المسائل المندرجة تحت أصل عام (الاستنباط بدلالة التضمن)

دلالة التضمن عرَّفها ابن سعدي بقوله: «ودلالة تضمن، إذا استدللنا باللفظ على بعض معناه».[2]

وقد أكثر الشيخ من استعمال مسلك الاستنباط من الحديث بدلالة التضمن، بحيث يذكر معنى الحديث، وما يدخل تحت حكمه، والفروع التي يشملها اللفظ النبوي، وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

قال ابن سعدي: « قوله: «لا تغضب»[3] يتضمَّنُ أمرين عظيمين: أحدهما: الأمر بفعل الأسباب، والتمرن على حسن الخلق...الثاني: الأمر- بعد الغضب - أن لا ينفذ غضبه».[4]

وقال في شرح حديث «اللهمَّ إني أسألك الهدى والتقى»[5]: «هذا الدعاء من أجمع الأدعية وأنفعها. وهو يتضمَّن سؤال خير الدين وخير الدنيا؛ فإنَّ «الهدى» هو العلم النافع. و«التقى» العمل الصالح... و«العفاف والغنى» يتضمَّنُ العفاف عن الخلق، وعدم تعليق القلب بهم. والغنى بالله وبرزقه، والقناعة بما فيه».[6]

(١) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ٣/ ١٢٢٧- ١٢٢٨.

(٢) رسالة لطيفة جامعة، السعدي: ص ٧١.

(٣) أخرجه البخاري (٦١١٦).

(٤) بهجة قلوب الأبرار، السعدي: ص ١٦١. وانظر، جامع العلوم والحكم لابن رجب: ص ٤٠٤.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٧٢١).

(٦) بهجة قلوب الأبرار، السعدي: ص ٢٠٥. وانظر: ص ١١٥- ١٨٤.

وقـد يسـتعمل صيغة (ويدخل في ذلـك) للدلالة على ما يشـمله لفظ الحديث مـن المعاني المتعدِّدة، مثال ذلك قوله- في شـرح حديث «من يرد الله به خيرا يفقِّهه في الديـن»[1]-: «فيدخـل في ذلـك: التفقه في العقائد، ومعرفة مذهب السـلف فيها، والتحقق بـه ظاهراً وباطنًا، ومعرفـة مذاهب المخالفين، وبيـان مخالفتها للكتاب والسنَّة. ودخل في ذلك: علم الفقه، أصوله وفروعه، أحكام العبادات والمعاملات، والجنايات وغيرها. ودخل في ذلك: التفقُّه بحقائق الإيمان، ومعرفة السير والسلوك إلـى الله، الموافقة لما دل عليه الكتاب والسـنة. وكذلك يدخل في هذا: تعلُّم جميع الوسـائل المعينـة على الفقه في الدين كعلوم العربية بأنواعهـا. فمن أراد الله به خيراً فقهه في هذه الأمور، ووفقه لها».[2]

ومـن إبداعـه اسـقاطه معـاني الأحاديث علـى أحوال النـاس والواقـع الذي يعيشـونه، حيث يجعـل تلك الصور الواقعية ضمن المعاني التي يشـملها الحديث، وهذا من أحسـن ما يكون في الدرس الحديثي، إذ الغرض منه ربط معاملات الناس وواقعهم بالنصوص النبوية، وإيجاد حلول لمشاكلهم من خلالها.

من ذلك قوله في شرح حديث «أَنْزِلُوا النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ»[3]: «ومما يدخل في هذا: أن يعاشر الخلق بحسب منازلهم. فالكبير له التوقير والاحترام. والصغير يعامله بالرحمة والرقة المناسب لحاله، والنظير يعامله بم يحب أن يعامله به. وللأمِّ حقٌّ خاص بها، وللزوجة حق آخر، ويعامل من يُدل عليه ويثق به، ويتوسـع معه، ما لا يعامل به من لا يثق به ولا يدل عليه. ويتكلَّم مع الملوك وأرباب الرئاسة بالكلام اللَّين المناسب لمراتبهم...ومن ذلك: أمر الصغار بالخير، ونهيهم عن الشر بالرفق والترغيب، وبذل

(١) أخرجه البخاري (٧١) ومسلم (١٠٣٧).

(٢) بهجة قلوب الأبرار، السعدي: ص ٣٢.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٤٨٤٢) وأشار إلى انقطاعه فقال: ميمون لم يُدرك عائشة.

ما يناسب من الدنيا لتنشيطهم وتوجيههم إلى الخير...وكذلك مخاطبة الزوجة والأولاد الصغار بالخطاب اللائق بهم الذي فيه بسطهم، وإدخال السرور عليهم... وكذلك من تنزيل الناس منازلهم: أن تجعل الوظائف الدينية والدنيوية والممتزجة منهما للأكفاء المتميزين، الذين يفضلون غيرهم في ولاية تلك الوظيفة».[١]

٢ - العناية بمفهوم الحديث ومنطوقه (الاستنباط بدلالة المفهوم).

عرَّف ابن سعدي المفهوم بقوله: «المفهوم، وهو ما دلَّ على الحكم: بمفهوم موافقة إن كان مساويًا للمنطوق أو أولى منه، أو بمفهوم المخالفة إذا خالف المنطوق في حكمه، لكون المنطوق وصفاً بوصف أو شرطاً فيه شرط، إذا تخلَّف ذلك الوصف أو الشرط تخلَّف الحكم».[٢]

وقد أكثر ابن سعدي من استنباط الفوائد الحديثية وتنويعها بدلالة المفهوم، وهو العالم المتضلِّع في علم الأصول، العارف بطرق الاجتهاد وضوابط الاستنباط، فيأتي إلى لفظٍ في الحديث، ثم يتكلَّم على منطوقه وما يفيده من المعنى الإجمالي، ثم يبدع في بيان مفهومه خاصة مفهوم المخالفة، فهو أسلوب متميز يتكرر كثيرا في استنباطاته من المتن الحديثي.

من ذلك قوله في شرح حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لَا يَقْبَلُ اللهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ - إِذَا أَحْدَثَ - حتى يتوضأ»[٣]، : «يدلُّ الحديث بمنطوقه: أنَّ من لم يتوضأ إذا أحدث فصلاته غير مقبولة: أي غير صحيحة، ولا مجزئة، وبمفهومه: أن من توضأ قبلت صلاته».[٤]

(١) بهجة قلوب الأبرار، السعدي: ص ٤٤.

(٢) رسالة لطيفة جامعة، السعدي: ص ٦٦- ٧٠.

(٣) أخرجه البخاري (٦٩٥٤) ومسلم (٢٢٥).

(٤) بهجة قلوب الأبرار، السعدي: ص ٥٧.

وقـال عند شـرحه لحديث « مَنْ لَا يَرْحَمِ النَّـاسَ: لَا يرحمه الله»[1]: «يدلُّ هذا الحديـث بمنطوقه على أن مَنْ لَا يَرْحَمِ النَّاسَ لَا يَرْحَمْهُ اللهُ، وبمفهومه على أن من يرحم الناس يرحمه الله».[2]

وقال -عند شرحه لحديث «مَنْ ضارَّ ضَارَّ اللهُ بِهِ. وَمَنْ شاقَّ شَقَّ اللهُ عَلَيْهِ»[3]-: «وكما يدلُّ الحديث بمنطوقه: أن من ضارّ وشـاقَّ ضرَّه الله وشقَّ عليه، فإنَّ مفهومه يدلّ على: أن من أزال الضرر والمشـقَّة عن المسلم فإن الله يجلب له الخير، ويدفع عنه الضرر والمشاق، جزاءً وفاقـًا، سواء كان متعلقـًا بنفسه أو بغيره».[4]

وقال في شـرحه على بلوغ المرام: «ويسـتفاد من الحديث وفحواه وتعليله أنَّ اشتغال الإنسان بالكسب والأسباب الدنيوية للنفقة على من عليه نفقتهم أفضل من التجرد للعبادة الذي يترك به الإنفاق عليهم».[5]

وقال أيضا في شـرح حديث «مـن زرع في أرض قـوم»[6]: « ومفهوم الحديث أنَّ مـن غـرس أو بنى، وهو غيـر ظالم، له حـقٌّ، فيدخل في ذلك غراس المسـتأجر والمستعير ونحوهم».[7]

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣٧٦) ومسلم (٢٣١٩).

(٢) بهجة قلوب الأبرار، السعدي: ص ١٨٨.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه (١٩٤٠) وابن ماجه (٢٣٤٢) وقال الترمذي حسن غريب.

(٤) بهجة قلوب الأبرار، السعدي: ص ٤٨. وانظر: شرح عمدة الأحكام ١/ ٥٧.

(٥) شرح بلوغ المرام، السعدي- ضمن مجموع مؤلفات السعدي- : ٥/ ٣٩٨.

(٦) أخرجه الترمذي في سننه (١٣٦٦) وأبو داود (٣٤٠٣) وحسنه البخاري.

(٧) شرح بلوغ المرام، السعدي- ضمن مجموع مؤلفات السعدي- : ٥/ ٣٨٠.

المبحث الرابع

عناية الشيخ ابن سعدي بمعالجة مختلِف الحديث ومشكِلِه.

مختلِف الحديث، عرَّفه السخاوي بقوله: «وَحَقِيقَتُهُ أن يُوجد حديثان متضادَّان في الْمَعْنى بِحَسب الظَّاهِر، فَيجمع بَينهمَا بِمَا ينفى التضاد بَينهمَا».[1]

وهو فنٌّ عظيم يجب على من تصدَّى لشرح الحديث أن يتعلَّم قواعده حتى ينفيَ التضادَّ عن أحاديث رسول الله ﷺ، ولا يقوم بهذا إلا أهل الفهم والعلم، قال الإمام النووي وهو يتكلَّم عن علم مختلِف الحديث: «هذا من أهمِّ الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف، وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفِّق بينهما أو يرجِّح أحدهما، وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغوَّاصون على المعاني».[2]

وأما الأحاديث المشكلة: فهي الأحاديث التي يُشكل معناها لمعارضتها أصلًا شرعيًا، أو لاستحالة معانيها.[3] والفرق بين مشكِلِ الحديث ومختلِف الحديث، أن مختلف الحديث مقتصر على وجود الخلاف بين حديث وحديث آخر، أما مشكل الحديث فقد يكون الإشكال فيه بمخالفة أدلة شرعية أخرى غير الحديث كمخالفة القرآن أو الحسِّ، وعلى هذا فمشكل الحديث أعمُّ من مختلف الحديث.[4]

وقد اعتنى العلامة ابن سعدي أثناء شرحه أحاديث النبي ﷺ، بمعالجة هذا

---

(١) الغاية في شرح الهداية، السخاوي: ص ٢٣٠.

(٢) التقريب والتيسير، النووي: ص ٩٠.

(٣) انظر: مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء، د. أسامة خياط: ص ٢٩.

(٤) انظر، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد أبو شهبة: ص ٤٤٢- ٤٤٣.

النوع من الخلل في المتون، سالكًا في ذلك الطرق العلمية المعروفة في مثل هذه الحالات، وهي البحث عن الجمع بين الأدلة، فإن تعذَّر انتقل المجتهد إلى الترجيح، ولقد أتقن هذه المعالجة لكونه أصوليًا متمكِّنا من قواعد الجمع والترجيح.

فأمَّا الجمع بين مختلف الحديث، والتوفيق بين دلالات متونه، فمثال ذلك قوله: «واختُلِفَ في الجمع بين قوله: « فخرج النبي ﷺ وعليه حلَّة حمراء...»[١] إلخ، وبين «نهيه ﷺ عن لباس الرجال الأحمر»[٢]، فقال بعضهم[٣]: إن هذا خاصٌّ به؛ لأنَّه إذا تعارض قوله وفعله، ولم يمكن الجمع، فإن فعله يكون خاصًّا به... ولكن الظاهر أنَّه لم يكن كلُّه أحمر، فأكثره أحمر، ولكن - والله أعلم- أنَّ أقرب الأقوال: أنَّ نهيه للكراهة، وفعله لبيان الجواز».[٤]

وقوله كذلك في الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض في تحديد وقت صلاة الفجر، وذلك عند تفسير قوله ﷺ « وَكَانَ يَنْفَتِلُ مِنْ صَلاَةِ الغَدَاةِ، حِينَ يَعْرِفُ أَحَدُنَا جَلِيسَهُ»[٥]: «فيه: استحباب التغليس بصلاة الفجر، وتطويل قراءتها، ولا تعارض بين هذا وما تقدَّم، من حديث عائشة: «ما يعرفهنَّ أحد من الغلس »[٦]؛ لأنَّ مفهوم قوله: « حين يعرفُ الرجلُ جَلِيسَهُ»: أن الإنسان لا يعرف غير جليسه،

(١) أخرجه البخاري (٣٧٦) ومسلم (٥٠٣).

(٢) أخرجه البخاري (٥٨٤٩).

(٣) ينظر، نيل الأوطار للشوكاني: ٢/ ١١٣.

(٤) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ١/ ٢٢٢- ٢٢٣.

(٥) أخرجه البخاري (٥٩٩).

(٦) أخرجه البخاري (٥٧٨).

فيتوافقان – والحمد لله– «.[1]

وكذلك فعل في الجمع بين مختلف الحديث في ثواب صلاة الجماعة[2]، قال: «في حديث ابن عمـر، وأبي هريرة: بيان فضل الجماعة، واختُلِفَ في الجمع بينهما؛ وأقرب ما قيل في ذلك[3]: أنَّ ذلك يكون بتفاوت المصلِّين، أو بتفاوت الجماعات، أو أنه أولا خمس وعشرون، ثم زِيد الفضل إلى سبع وعشرين».[4]

وقـال – في مسـألة: التوفيـق بين نهي النبي ﷺ عن كسـب الحجَّـام، وإعطائه الحجَّـام أجـرة -: «وحديـث ابن عبـاس في احتجام النبـي ﷺ وإعطائـه الحجَّام أجـره[5]، يقـول: لو كان حراما لم يعطه أجره؛ لأنه لا يفعل ولا يقرُّ على حرام، فدلَّ علـى أنَّ قولـه ﷺ في حديث رافع بن خديج « كَسْـبُ الحجَّامِ خَبِيـثٌ»[6] أنَّ معناه ردِيٌّ دنِـيٌّ لا حـرام، فإن الخبيث يطلق على الدني، كمـا في قوله تعالى ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٢٦٧]".[7]

---

(١) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ١/ ١٨٧.

(٢) روى مسلم في صحيحه (٦٤٩) عن النبي ﷺ: «صَلاَةٌ مَعَ الإِمَامِ أَفْضَلُ مِنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ صَلاَةً يُصَلِّيهَـا وَحْـدَهُ» وروى البخاري في صحيحه (٦٤٥) عن النبي ﷺ: «صَـلاَةُ الجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلاَةَ الفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً».

(٣) نُقِلَ ذلك عن أبي بكر الأثرم، وانظر تفصيل ذلك في: فتح الباري لابن رجب: ٦/ ١٦.

(٤) شـرح عمدة الأحكام، السـعدي: ١/ ٢٠٤. وانظر أمثلة أخرى: ١/ ٢٢٢- ٢٦٣. ٢/ ٦٢٦. ٣/ ١١٨٩.

(٥) أخرجه البخاري (٢١٠٣).

(٦) أخرجه الترمذي في سننه (١٢٧٥) وقال: حسن صحيح.

(٧) شـرح بلوغ المرام، السـعدي- ضمن مجموع مؤلفات السـعدي- : ٥/ ٣٨٥. وانظر: شرح عمدة الأحكام ٢/ ٧٩٦. ٣/ ١١٨٤.

أما مشـكِلِ الحديـث فقد عالج الإمام السـعدي ما قد يقع من إشـكال في فهم بعـض الأحاديث بسـبب تعارضها في الظاهر مع أصل شـرعي آخـر كالقرآن مثلا، فكان يثير الإشـكال ثم يجيب عنه، ففي شـرحه مثلا لقوله ﷺ: «لَا تَسْـأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أوتيتها عن مسـألة وكِّلت إليها..»[1] قال الشـيخ ابن سـعدي: «فإن قيل: كيف طلب يوسف ﷺ ولايةَ الخزائن المالية في قوله: ﴿ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِ﴾ [يوسف:٥٥] ؟، قيل: الجواب عنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ﴾ [يوسف:٥٥]، فهـو إنمـا طلبها لهذه المصلحة التـي لا يقوم بها غيره: من الحفـظ الكامل، والعلم بجميع الجهات المتعلِقة بهذه الخزائن: من حسـن الاستخراج، وحسن التصريف، وإقامة العدل الكامل؛ فهو لما رأى الملِك استخلصه لنفسه وجعله مقدما عليه، وفي المحـل العالي، وجب عليه أيضـًا النصيحة التامَّـة، للملك والرعية، وهي متعيِّنة في ولايته".[2]

(١) أخرجه البخاري (٦٦٢٢) ومسلم (١٦٥٢).

(٢) بهجة قلوب الأبرار، السعدي: ص ١٢٥. وانظر، فتح الباري لابن حجر: ١٣/ ١٢٥. ونيل الأوطار: ٨/ ٢٩٦.

المبحث الخامس

عناية الشيخ ابن سعدي بذكر التقاسيم والأنواع والفروق.

معلوم أنَّ معرفة التقاسيم والأنواع والفروق من أعظم مقاصد الشـرَّاح لكلام رسـول ﷺ، فكثير من المسائل فيها أشياء عامَّة تلتبس مع غيرها، وأشياء مجملة لا تتبيَّنُ ولا تتمايَزُ في ذهن المطالِع لحديث رسـول الله ﷺ، إلا بعد بيان أقسامها وأنواعها والفروق بين تلك الأقسام، فحينئذ تَتَّضِحُ المسائل المتشابهة في الصورة والمختلفة في الحكم.

وقد تميز الشيخ عبد الرحمن السعدي بحرصه على هذا النوع من البيان والتفهيم أثناء شرحه لأحاديث سيد المرسلين، حيث استعمل أسلوب التقسيم والتنويع والتفريق كلَّما سنحت له الفرصة، بغية تقريب الفهم وفرز المعاني، واتقاء الخلط بين المفاهيم، وهذه بعض الأمثلة عن صنيعه.

فمن أمثلة ذكره **الأقسام** توضيحًا وتفريقًا، قوله -في شرح حديث: « لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ »[(١)]-: "فالأمور ثلاثة أقسام: قسم مشترك بين الرجال والنساء من أصناف اللِّباس وغيره، فهذا جائز للنوعين؛ لأنَّ الأصل الإباحة، ولا تشبُّهَ فيه، وقِسْمٌ مختصٌّ بالرجال، فلا يحلُّ للنساء، وقسمٌ مختصٌّ بالنساء، فلا يحلُّ للرجال".[(٢)]

وقال -في شرح حديث سجود السهو من عمدة الأحكام-[(٣)]: "فإن كان من

(١) أخرجه البخاري (٥٨٨٥).

(٢) بهجة قلوب الأبرار، السعدي: ص ١٢٢. وانظر: ص ٤٣- ١٤٥.

(٣) هو حديث عبد الله بن بحينة أخرجه البخاري (٨٢٩) «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ، فَقَامَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ لَمْ يَجْلِسْ..».

غير جنس الصلاة كالحركة، فقد تقدَّم أنها أربعة أقسام: قسمٌ يبطلُ الصلاة، وهو ما إذا كانت الحركة كثيرة متوالية لغير ضرورة، وقسم يكره، وهو ما إذا كانت الحركة يسيرة لغير حاجة، وقسمٌ يباح، وهو إذا كانت يسيرة لحاجة، وقسم يشرع، وهو إذا كانت لأمرٍ مشروع؛ كالتقدُّم للمكان الفاضل". (١)

ومن أمثلة ذكره **للأنواع** والتفريق بينها، قوله: "والظلم ثلاثة أنواع: نوعٌ لا يغفره الله، وهو الشرك بالله ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾[النساء:٤٨].و نوع لا يترك الله منه شيئًا: وهو ظلم العباد بعضهم لبعض، فمن كمال عَدْلِهِ: أن يقتصّ الخلق بعضهم من بعض بقدر مظالمهم. ونوع تحت مشيئة الله: إن شاء عاقب عليه، وإن شاء عفا عن أهله، وهو الذنوب التي بين العباد وبين ربهم فيما دون الشرك". (٢)

وقال -في شرح حديث سجود السهو من عمدة الأحكام-(٣):" وأمَّا الزيادة، فنوعان: أقوال وأفعال، وكلٌّ منهما نوعان أيضا، فإن كان قولا، فلا يخلو إما أن يكون من جنس الصلاة، أو لا، فإن كان من غير جنسها، كأن تكلم ساهيا أو جاهلا، فلا تبطل به الصلاة على الصحيح". (٤)

ومن أمثلة بيانه **للفروق** بين المتشابهات، قوله: "وفرَّق العلماء بين المعدَّى بـ (عن)، والمعدَّى بـ (في)، فالمعدَّى بـ (عن) هو: التهاون بها، وترك الصلاة، أو

---

(١) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ١/ ٣٢٨. وانظر كذلك: ١/ ٥٣- ١٢٥- ٢٩٧- ٣٥٥. ٢/ ٦٦٧- ٧٠١.

(٢) بهجة قلوب الأبرار، السعدي: ص ٥٣. وانظر: ص ١٤١- ١٦٢- ١٨٨- ٢٠٣.

(٣) هو حديث عبد الله بن بحينة الذي سبق.

(٤) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ١/ ٣٢٧.

واجب من واجباتها، وهو المذموم، والمعدَّى بـ (في) ليس بمذموم، ولهذا يقع من الخواص ". [1]

ومثال آخر قوله: "«من استطاع» تأتي على معنيين: أحدهما: بمعنى: قَدِرَ، وهو ضد العجز، ومنه قوله: ﴿عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[آل عمران: ٩٧]. الثاني: بمعنى: أَحَبَّ وأرادَ، ومنه: قوله تعالى عن الحواريين: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾[المائدة: ١١٢]؛ أي هل يحبُّ ويريدُ". [2]

كذلك ذكر فرقا مهمًّا يبين المحظورات والمأمورات وما يترتَّب عليهما حال النسيان، فقال: "فعل المحظور في جميع العبادات على وجه النسيان أو الجهل أو الخطأ لا يبطل العبادة، وأمَّا المأمور، فإنَّه لا يسقط بالنسيان ولا غيره، وفَرْقٌ بينهما". [3]

قلتُ: لا يستغرب من عناية الشيخ ابن سعدي بالتقاسيم والأنواع، فهي طريقة متأصِّلة في منهجه العلمي، وقد ألَّف في ذلك رسالة اسمها: «القواعد والأصول الجامعة، والفروق والتقاسيم البديعة النافعة»، جاء في مقدمتها: "أما بعد، فإنَّ معرفة جوامع الأحكام وفوارقها من أهمِّ العلوم وأكثرها فائدة، وأعظمها نفعًا، لذلك جمعت في رسالتي هذه ما تيسَّر من جوامع الأحكام وأصولها، وما تفترق فيه الأحكام لافتراق حكمها وعللها". [4]

---

(١) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ١/ ٣٢٣.

(٢) المرجع السابق: ١/ ٧٩.

(٣) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ٢/ ٦٠٨.

(٤) القواعد والأصول الجامعة، والفروق والتقاسيم البديعة النافعة، ابن سعدي: ص ١٩.

المبحث السادس

عناية الشيخ ابن سعدي بالخلاف الفقهي في أحاديث الأحكام.

اعتنى الشيخ عبد الرحمن السعدي بالخلاف الفقهي في شرحه لأحاديث الأحكام وأكثر من ذلك، لكونه فقيهًا متبحرًا في الفروع، فظهرتْ شخصيته الفقهية البارزة في تفسيره للأحاديث، حيث يذكر المسائل الفقهية المندرجة تحت الحديث، ويحكي خلاف العلماء في المسألة إذا اقتضى الأمر، ثم يبيِّنُ القولَ الراجح الذي يرتضيه، ويصدِّر اختياره عادةً بقوله (والصحيح كذا) وهذه بعض الأمثلة:

قال الشيخ -في شرح حديث قضاء النبي ﷺ بالشفعة [(١)]-: «واختلف العلماء في شفعة الجار على جاره، إذا كان بينهما حقٌّ من حقوق الملكين، كطريق مشترك، أو بئر أو نحوهما.

فمنهم: من أوجب الشفعة في هذا النوع، وقال: إنَّ هذا الاشتراك في هذا الحقِّ نظير الاشتراك في جميع الملك، والضرر في هذا كالضرر هناك. وهو الذي تدلُّ عليه الأدلة.

ومنهم: من لم يثبت فيه شفعة، كما هو المشهور من مذهب الإمام أحمد.

ومنهم: من أثبت الشفعة للجار مطلقـًا، وهذه الصورة عنده من باب أولى، كما هو مذهب الإمام أبي حنيفة. والنبي ﷺ أثبت للشريك الشفعة: إن شاء أخذ، وإن شاء لم يأخذ، وهو من جملة الحقوق، التي لا تسقط إلا بإسقاطها صريحـًا، أو بما يدل على الإسقاط.

وأما اشتراط المبادرة جداً إلى الأخذ بها، من غير أن يكون له فرصة في هذا الحقِّ المتفق عليه: فهذا قول لا دليل عليه...فالصحيح: أن هذا الحق كغيره من

(١) أخرجه البخاري (٢٢١٤) ومسلم (١٦٠٨).

الحقـوق من خيار الشـرط، أو العيب أو نحوها، الحقُّ ثابت إلا إن أسـقطه صاحبُهُ بقولٍ أو فعلٍ". [١]

ومما يسترعي الانتباه في هذا الصدد، أن الشيخ يعتني في شرحه على الأحاديث بيان مذهب الإمام أحمد في المسألة، وتحرير اختلاف الروايات عنه، مثال ذلك قوله في شـرح حديث صدقة الفطر: "ومذهب الإمام أحمد كمذهب أبي سعيد في صدقة الفطر خاصَّة، وأما سـائر الكفَّارات، فمذهبه فيها: أن نصف صاع من البُرِّ عن صاع من غيره، ومذهب شـيخ الإسلام كمذهب معاوية، وعلى كلٍّ فالاحتياط أولى". [٢]

وقوله في شـرح حديث المستحاضة [٣]: "واختلف فيما إذا كان لها عادة، ولها تمييز، بأيِّهما تجلس؟ المشـهور من مذهب أحمد: أنها تجلس أيام عادتها. والرواية الثانية: أنها تعمل بالتمييز، وهي الصحيحة، والظاهر: أنها اختيار شـيخ الإسـلام... والصحيح: أن الحيض لا يحدُّ بسنٍّ؛ لا في أوَّله ولا آخره". [٤]

وهـو في ذلك كلِّه مجتهد مرجِّحٌ غير مقلِّد، فتـارة يوافق مذهب الحنابلة وتارة يخالفهـم، بحسـب ما ظهر له مـن الأدلة، كذلك يعتنـي بآراء ابن تيميـة وابن القيِّم في المسـائل، ثـم يرجح ما أيَّده الدليل من غير تعصب، وقد شـهد له بذلك الشـيخ عبـد العزيـز بن باز فقـال: "كان -رحمه الله كثيـر- الفقه والعنايـة بمعرفة الراجح من المسـائل الخلافية بالدَّليل، وكان عظيم العناية بكتب شـيخ الإسلام ابن تيمية،

(١) بهجة قلوب الأبرار، السعدي: ص ١١٠- ١١١.

(٢) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ٢/ ٥٧٨- ٥٧٩. وانظر: ٣/ ١١٩٨.

(٣) أخرجه البخاري (٢٢٨) ومسلم (٣٣٣).

(٤) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ١/ ١٦٢. وانظر: ١/ ٧٦- ١٧٥- ٢٤٥- ٢٩١- ٣٥٧- ٣٨٤.

وتلميذه ابن القيِّم، وكان يرجِّح ما قام عليه الدليل". [1]

ففـي شـرحه لحديث هـلال رمضان: « فـإنْ غمَّ عليكـم فاقْدُرُوا لـه» [2]، ذكر سِـتَّ روايـات عن الإمام أحمد في المسـألة، ثم بيَّن سـبب الخـلاف فيها وهو فهم الحديـث، ثـم رجَّح خلاف المشـهور مـن مذهب الحنابلـة، معتمدًا علـى الرواية الأخـرى للحديث، فقـال: "ولكنَّ الظاهرَ أن التضييق يكـون على رمضان، فالفطر أولى؛ بدليل حديث أبي هريرة: «فإن غمَّ عليكم، فاكملوا عدة شـعبان ثلاثين يوما» [3] فالفطر أولى ما لم يكن ثَمَّ سبب يرجِّحُ الصيام". [4]

قلت: وهذا من مزايا شرحه على متون السنة النبوية، فإن من الظواهر السلبية في بعض الشـروح تطويع نصوص السنة النبوية لموافقة المذهب الفقهي الذي ينتسب إليه الشـارح، مما يجعل المذهب الفقهي هو الأصل، وكلام النبي ﷺ تابعًا له [5]، وهو الشـيء الذي لم يقع فيه الشـيخ عبد الرحمن السعدي، فاستحقَّ الثناء والتنويه بصنيعه.

وأهمُّ من ذلك كلِّه -وهو من مزايا شرحه- أنَّه بَيَّنَ الطريقة الصحيحة للتعامل مـع هـذا الخلاف الفقهـي في الواقع، مُنَبِّهًا علـى الأدب الذي ينبغـي أن يكون عند الخـلاف، ومراعاة مقصد جمع الكلمـة عند التنازع، وذلك بتنـازل الفقيه عمَّا يراه راجحًـا من أجـل مصلحة جمع الكلمة، وهـذه لفتةٌ منهجيةٌ تربويـةٌ مهمة يحتاجها

---

(١) ينظر، الشيخ عبد الرحمن بن سعدي وجهوده في توضيح العقيدة، عبد الرزاق البدر: ص ٦٥.

(٢) أخرجه البخاري (١٩٠٠) ومسلم (١٠٨٠).

(٣) أخرجه البخاري (١٩٠٩).

(٤) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ٢/ ٥٩٦.

(٥) ينظر: الشرح الحديثي دراسة تاريخية تجديدية، د. صالح عومار: ص ٢٠٨.

الشباب اليوم، يقول الشيخ السعدي في هذا الصَّدد: « فالفطر أولى ما لم يكن ثَمَّ سبب يرجِّحُ الصيام، فهو أولى؛ لمراعاة القاعدة العامة، وهي أنَّه: قد يعرِضُ للمفضول ما يصيِّرُهُ أفضل من غيره، وذلك كما إذا كان ثَمَّ تأليف، وكان الشيخ عبد الله أبا بطين يرى فطره، ولما كان قاضيا في (عنيزة) كان يعمل برأيه، فلما راح إلى (بريدة)، وكان قاضيها تلميذه الشيخ سليمان بن المقبل، وكان يرى صيام ذلك اليوم، فتابعه الشيخ عبد الله أبا بطين على رأيه، فقيل له في ذلك، فقال: الخلاف شرٌّ، والاجتماع خيرٌ».[1]

---

(١) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ٢/ ٥٩٧.

المبحث السابع

عناية الشيخ ابن سعدي باستخراج الأصول والقواعد والكلِّيات الشرعية.

من مواطن الإبداع التي تميز بها العلامة ابن سعدي في شرحه على الأحاديث النبوية، اعتناؤه باستنباط الأصول الشرعية العامة من جوامع كلم النبي ﷺ، واستخراج القواعد والضوابط منها، فقد كانت للشيخ نظرة ثاقبة قائمة على جمع المتفرِّق وتحديد المقصد من النصوص، وإدراك الكليات الشرعية التي تندرج تحتها جزئيات كثيرة، وهذه النظرة لا تحصل إلا لمن جمع بين التضلِّع في فنون العلم، مع حسن الفهم والربط، وقد كان الشيخ ممن يحسن ذلك، وينوِّع في استخراج هذه الأصول، وهذا تلميذه عبد الله بن عقيل ينوِّهُ بهذه المزيَّة لشيخه فيقول: "وقد اهتمَّ بترسيخ العقيدة السلفية، والتوجه إلى الله، واستنباط الأحكام الشرعية، والقواعد الأصولية، والفوائد الفقهية إلى غير ذلك من الفوائد الأخرى".[(١)]

وللشيخ مؤلَّفٌ مستقلٌّ في استخراج القواعد والأصول من كتب ابن تيمية وابن القيِّم، اسمه: «طريق الوصول إلى العلم المأمول بمعرفة القواعد والضوابط والأصول»، بيَّن في مقدمته أهمية معرفة الأصول والقواعد، فقال: "ومعلوم أن الأصول والقواعد للعلوم بمنزلة الأساس للبنيان...وبالقواعد والأصول يثبت العلم ويقوى، وينمى نماء مُطَّردا، وبها تُعرف مآخذ الأصول، وبها يحصل الفرقان بين المسائل التي تشتبه كثيرا".[(٢)]

قلت: قد تنوَّعت الأصول التي يستنبطها ابن سعدي، كأصول الشرع العامَّة، والأصول الاعتقادية، وأصول الفقه، والقواعد الفقهية، والأصول بالمتعلقة بالأخلاق وغيرها، وهذه بعض الأمثلة التي تبرز مدى عناية الشيخ بهذه الأصول.

---

(١) مقدمة تفسير السعدي، عبد الله بن عقيل: ص ٩٠.

(٢) طريق الوصول إلى العلم المأمول، السعدي: ص ٥- ٦.

فمن أمثلة اعتنائه باستخراج **الأصول العقدية** قوله في شرح حديث «كل شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى العَجْز والكَيْس»[1]: «هذا الحديث متضمِّن لأصل عظيم من أصول الإيمان الستة، وهو الإيمان بالقدر خيرِه وشرِّه، حلوِه ومرِّه، عامِّه وخاصِّه، سابقِه ولاحقِه».[2]

وقوله في شرح حديث «مَا أَنْزَلَ اللهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً»[3]: «ففي هذا الحديث: إثبات القضاء والقدر، وإثبات الأسباب، وقد تقدَّم أن هذا الأصل العظيم ثابت بالكتاب والسنة، ويؤيِّده العقل والفطرة، فالمنافع الدينية والدنيوية والمضار كلها بقضاء الله وتقديره».[4]

وقال كذلك: «فيه أصل من أصول الدين، وهو معرفته ﷺ، وأنه بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ»[5]

ومن أمثلة **أصول الشريعة** التي نبَّهَ عليها الشيخ، قوله: "هذا الحديث دلّ على أصلين من أصول الشريعة: أحدهما: أن الجزاء من جنس العمل في الخير والشر... الأصل الثاني: منع الضرر والمضارة، وأنه «لا ضرر ولا ضرار»".[6]

وقال في شرح حديث «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجِسٍ، إِنَّهَا مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٦٥٥).

(٢) بهجة قلوب الأبرار، السعدي: ص ٢٩.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٦٧٨).

(٤) بهجة قلوب الأبرار، السعدي: ص ١٤٧. وانظر: الشيخ عبد الرحمن بن سعدي وجهوده في توضيح العقيدة، عبد الرزاق البدر: ص ٩٣ فما بعدها.

(٥) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ص ٩٩.

(٦) بهجة قلوب الأبرار، السعدي: ص ٤٦.

وَالطَّوَّافَـاتِ»[1] : "هـذا الحديث محتـوٍ على أصلين: أحدهما: أن المشـقة تجلب التيسير. وذلك أصل كبير من أصول الشريعة...الثاني: أن الهرَّة وما دونها في الخلقة كالفـأرة ونحوها طاهـرة في الحياة، لا ينجس ما باشـرته من طعام وشـراب وثياب وغيرها". [2]

وقال كذلك في شـرح الحديث القدسـي:« وما تقرب إلي عبد بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّـا افْتَرَضْـتُ عَلَيْهِ »[3] : "ويـدل على أصل عظيم: وهـو أن الفرائض مقدمة على النوافل، وأحب إلى الله وأكثر أجراً وثوابـاً". [4]

أمـا عنايته بتقرير **القواعد والضوابط الفقهية** مـن الأحاديث النبوية فظاهر جدًا في شرحه، من ذلك قوله –في شرح حديث: «إِنَّ الدِّينَ يُسْر، وَلَنْ يَشادَّ الدينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَـهُ »[5]– : "يؤخذ من هذا الحديث العظيم عدة قواعد، القاعدة الأولى: التيسـير الشـامل للشـريعة على وجه العموم، القاعدة الثانية: المشـقَّة تجلب التيسـير وقت حصولهـا، القاعدة الثالثـة: إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما اسـتطعتم. القاعدة الرابعة: تنشـيط أهل الأعمال، وتبشـيرهم بالخير والثواب المرتَّب علـى الأعمال، القاعدة الخامسـة: الوصيـة الجامعة في كيفية السـير والسـلوك إلى الله، التـي تغني عن كلِّ

---

(١) أخرجه الترمذي (٩٢) وأبو داود (٧٦) وغيرهما من أصحاب السنن. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) بهجة قلوب الأبرار، السعدي: ص ٦٤.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٥٠٢).

(٤) بهجـة قلـوب الأبـرار، السـعدي: ص ٩٨. وانظـر: ص ٤٦– ١٣١– ١٣٥ – ١٨٤. وشـرح بلوغ المرام: ٥/ ٣٨٠.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٩).

شيءٍ، ولا يغني عنها شيءٌ". [١]

وقوله كذلك في شرح حديث: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ، فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ»[٢]: "فيه: التوسعة العظيمة في ذلك؛ فإن من أعظم المفطرات: الأكل والشرب، ومع هذا عفي عن الناسي في ذلك، وهذه قاعدة أن (فعل المحظور في العبادة على وجه النسيان لا يخل بها) والصحيح أنه عام لجميع العبادات، لا يستثنى منه شيء، فمن أكل أو شرب أو فعل أي مفطِّر ناسيا، صحَّ صومه، ومضى فيه، ومن تكلَّم في الصلاة ناسيا، صحَّت صلاته". [٣]

ومن الضوابط الفقهية قوله في شرح حديث صفة وضوء النبي ﷺ[٤]: «ويؤخذ من حديث عبد الله بن زيد: أن الأصل في الأواني الحل، سواء من نحاس أو صفر أو غيره فلا يحرم منها إلا ما استثني». [٥]

كذلك يستنبط من الحديث **القواعد الأصولية**، كقوله -في شرح حديث «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك»[٦]-: «وفيه أصل عظيم من أصول الفقه، وهو أن الأصل بالأمر الوجوب». [٧]

---

(١) بهجة قلوب الأبرار، السعدي: ص ٧٩- ٨٠. وانظر، موسوعة القواعد الفقهية، للبورنو: ١٠/ ٦٣٢ و٨/ ٤٥٩.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١١٥٥).

(٣) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ٢/ ٦٠٧. وانظر: شرح القواعد السعدية، عبد المحسن الزامل: ص ١٨٧.

(٤) أخرجه البخاري (١٨٦) ومسلم (٢٣٥).

(٥) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ١/ ٧٠. وانظر: ١/ ٢٩٥.

(٦) أخرجه البخاري (٨٨٧) ومسلم (٢٥٢).

(٧) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ١/ ٩٩. وانظر عن القاعدة شرح الكوكب المنير، لابن النجار: ٣/ ٣٩.

وقوله - في شـرح حديـث تحويل القبلة- [١]: «وفيه: قاعـدة أصولية، وهي أن الأحكام لا تلزم الإنسـان إلا إذا بلغته، ولو صلَّـى قبل أن يبلغه الحكم لم يُعِدْ؛ لأنَّ الأمر باستقبال الكعبة نزل آخر النهار في صلاة العصر». [٢]

وقوله في شـرح حديث «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهَا فَوَاسِـقُ تُقْتَـلُ فِي الْحَرَمِ» [٣]: «وهاهنا فائدة أصولية ينبغي التنبُّه لها؛ وهي: أنه إذا نَصَّ الشـارع على شـيء، وبيَّن علَّتـه، دخل فيه ذلك المنصـوص عليه بطريق النصِّ، وما هو مثله لقياس العلة، وما هو أولى منه بطريق الأولوية، مثاله ما في هذا الحديث». [٤]

ومن فرط عناية الشـيخ بذكر الأصول النافعـة في الدين والدنيا، أنه ذكر **أصول الطـبِّ** الذي تصحُّ به الأبدان، قال ابن سـعدي: «وأصول الطـبِّ: تدبير الغذاء، بأن لا يأكل حتَّى تصدق الشهوة وينهضم الطعام السابق انهضامـًا تامـًا، ويتحرَّى الأنفع من الأغذية، وذلك بحسـب حالة الأقطار والأشـخاص والأحـوال، ولا يمتلئ من الطعام امتلاء يضره مزاولته، والسعي في تهضيمه، بل الميزان قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾ [الأعـراف:٣١] ويسـتعمل الحِمْيـة عـن جميـع المؤذيـات في مقدارهـا، أو في ذاتهـا، أو في وقتها. ثم إن أمكن الاسـتفراغ، وحصـل به المقصود، مـن دون مباشـرة الأدوية: فهـو الأولى والأنفع. فـإن اضطر إلى الدواء: اسـتعمله بمقدار، وينبغي أن لا يتولَّى ذلك إلا عارف وطبيب حاذق، واعلم أن طِيب الهواء، ونظافة البدن والثياب، والبعد عن الروائح الخبيثة، خيرُ عونٍ على الصحة. وكذلك الرياضة المتوسـطة؛ فإنها تقوِّي الأعضـاء والأعصاب والأوتار، وتزيل الفضلات،

(١) أخرجه البخاري (٤٠٣) ومسلم (٥٢٦).

(٢) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ١/ ٢٣٤.

(٣) أخرجه البخاري (١٨٢٩) ومسلم (١١٩٨).

(٤) شـرح عمدة الأحكام، السـعدي: ٢/ ٧٣٧. وانظر عن القاعدة شرح الكوكب المنير، لابن النجار: ٤/ ٢١٢.

وتهضم الأغذية الثقيلة، وتفاصيل الطب معروفة عند الأطباء، ولكن هذه الأصول التي ذكرناها يحتاج إليها كلُّ أحد". [1]

كما اعتنى بذكر **الكلِّيات** اَلْمُعِينة على فهم النصِّ النبوي، والكليات: عبارة عن حكم عام مُصَدَّر بكلمة (كل) في العادة، تجتمع تحته جزئيات كثيرة، وهي كليات ناتجة عن استقراء وتحليل، ينتهي العالم إلى جعلها قاعدة كلية لا يخرج عن حكمها جزء من الجزئيات في نظرِهِ. [2]

من ذلك قوله: "قال شيخ الإسلام: كلُّ مباشرة أضيفت إلى النساء، فالمراد بها الوطء، أو المباشرة لشهوة". [3]

وقوله في شرح حديث «فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»[4]: "كلُّ لفظ ورد فيه « غفر له ما تقدم وما تأخر » فإنه لم يصحَّ؛ لأنَّ غفران ما تأخَّر من الذنوب لم يكن لأحد، بل غفران ما تأخر من الذنوب خاص به ﷺ". [5]

وقوله في شرح حديث «الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَالْجُمْعَةُ إِلَى الْجُمْعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ، مُكَفِّرَاتٌ مَا بَيْنَهُنَّ إِذَا اجْتَنَبَ الْكَبَائِرَ»[6]: «وعُلم من هذا الحديث: أنَّ كلَّ نصٍّ جاء فيه تكفير بعض الأعمال الصالحة للسيئات، فإنما المراد به الصغائر؛ لأن هذه العبادات الكبار إذا كانت لا تكفر بها الكبائر فكيف بما دونها ؟». [7]

---

(١) بهجة قلوب الأبرار، السعدي: ص ١٤٧- ١٤٨.

(٢) ينظر: الكليات الفقهية، دراسة نظرية تأصيلية، د.ناصر بن عبد الله الميمان: ص ٢٨.

(٣) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ١/ ١٦٨. وانظر، مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢١/ ٢٣٨.

(٤) أخرجه البخاري (٧٨٠) ومسلم (٤١٠).

(٥) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ١/ ٢٥٩- ٢٦٠.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٣٣).

(٧) بهجة قلوب الأبرار، السعدي: ص ٦٦.

المبحث الثامن

عناية الشيخ ابن سعدي باللطائف والنكت المتنية.

يعاني علم شـرح الحديث من كثرة التكرار لأقوال السـابقين، وقلَّة التجديد في اسـتنباط المعاني والنكت واللطائف، لذلك ينادي العلماء بضرورة التجديد في هذا العلم، وضرورة ربطه بالواقع والتركيز على اسـتخراج اللطائف والهدايات وأسرار التشـريع، فقد نقل المناوي عن (الصدر القونوي) أنه قال: «غالب ممن يتكلَّم على الأحاديـث إنما يتكلَّم عليها مـن حيث إعرابها والمفهوم مـن ظاهرها بما لا يخفى علـى من له أدنى مسـكة في العربية، وليس في ذلك كبيـر فضيلة ولا مزيد فائدة، إنما الشـأن في معرفـة مقصـوده ﷺ وبيان ما تضمَّنَـه كلامه من الحكم والأسـرار بيانا تعضده أصول الشـريعة، وتشـهد بصحته العقول السليمة، وما سوى ذلك ليس من الشرح في شيء".[1]

قلـتُ: أما شـيخنا عبد الرحمن السـعدي فقد غاص في شـرح حديث رسـول الله ﷺ معتمـدًا علـى كلام السـابقين، وأطلق العنـان لقريحته مسـتخرجا النكت واللطائف، كاشـفا عن أسـرار التشـريع، بحيث يحسُّ القارئ أن الشـيخ يسـتنطق النص ليسـتخرج منه الفوائد، ويبيِّنُ المناسـبات بين المعاني، وهـذا في الحقيقة من مظاهر التجديد في شرحه، نمثل لذلك بما يلي:

قال الشـيخ ابن سـعدي في شـرحه لحديث «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْـرٌ، وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِـنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ. وَفِـي كلٍّ خَيْرٌ »[2]: «ولما فاضَلَ النبي ﷺ بين المؤمنين

---

(١) فيض القدير، عبد الرؤوف المناوي: ١/ ٢. وانظر: علم شـرح الحديث وروافد البحث فيه، محمد عمر بازمول: ص ٥٠٤.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٦٦٤).

قويِّهم وضعيفهم خشي من توهُّم القدح في المفضول، فقال: «وفي كلٍّ خير» وفي هذا الاحتراز فائدة نفيسة، وهي أنَّ على من فاضل بين الأشخاص أو الأجناس أو الأعمال أن يذكر وجه التفضيل وجهة التفضيل، ويحترز بذكر الفضل المشترك بين الفاضل والمفضول، لئلا يتطرَّقَ القدح إلى المفضول".[١]

وقال كذلك في شرح قوله ﷺ: «والحياءُ شعبةٌ من الإيمان»[٢]: «وذكر هنا أعلاه وأدناه، وما بين ذلك وهو الحياء ولعلَّ ذكر الحياء؛ لأنَّه السبب الأقوى للقيام بجميع شعب الإيمان؛ فإن من استحيا من الله لتواتر نعمه، وسوابغ كرمه، وتجلِّيه عليه بأسمائه الحسنى، والعبد -مع هذا كثير التقصير مع هذا الربِّ الجليل الكبير يظلم نفسه ويجني عليها- أوجب له هذا الحياء التوقِّي من الجرائم، والقيام بالواجبات والمستحبات».[٣]

وقال في شرح حديث النبي ﷺ: «أَمَا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ، أَنْ يُحَوِّلَ اللهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ؟»[٤] : «ومناسبة جعله حمارًا من بين سائر الحيوانات؛ لأنَّ الحمار من أبله الحيوانات، فهو بصفة هذا؛ لأنه من أبله الناس».[٥]

وقال كذلك: «وقوله: « اللهمَّ اغسلني من خطاياي...»[٦] إلخ: لم يذكر الماء الحارَّ، مع أن فيه زيادة التنظيف؛ لأنه يُرْخِي، والماء فيه قوَّة التنظيف، والثلج والبرَد

(١) بهجة قلوب الأبرار، السعدي: ص ٣٤.

(٢) أخرجه البخاري (٩.) ومسلم (٣٥).

(٣) بهجة قلوب الأبرار، السعدي: ص ١٧٩.

(٤) أخرجه البخاري (٦٩١) ومسلم (٤٢٧).

(٥) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ١/ ٢٤٨.

(٦) أخرجه البخاري (٧٤٤) ومسلم (٥٩٨).

فيه التبريد والتصليب؛ لأنَّ البارد يصلِّبُ الأعضاء، وهذا أحسن ما يكون التنظيف والتصليب، فيكون القلب نظيفًا نقيًّا من الذنوب، صلبًّا قويًّا على طاعة الله تعالى».[١]

وقال كذلك -في شرح حديث: «إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ القِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الوُضُوءِ، فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ»[٢]-: «ولما كان الوضوء من الوَضَاءَة، وهو النور، كان نورًا لهم يوم القيامة في وجوههم وأيديهم وأرجلهم، ويعرفون بهذه الخصِّيصة من بين الأمم يوم القيامة».[٣]

قلتُ: فأنت ترى أيها القارئ كيف خرج الشيخ من دائرة الشرح اللفظي للحديث، إلى دائرة بيان مناسبات المعاني، وأسباب اختيار الأشياء، وأسرار التشريع، واللطائف والنكت التي تستنبط من معاني الحديث، والتي لا تدرك إلا بالتدبر والتمعُّن، وربط الأشياء بعضها ببعض، ومعرفة خصائص التشريع النبوي، وهذا كلُّه في الحقيقة من معالم إبداع الشيخ السعدي في درسه الحديثي، ونظير ذلك ما فعله في تفسيره من حرصه على استنباط هذه الحكم والأسرار.

---

(١) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ١/ ٢٧..

(٢) أخرجه البخاري (١٣٦) ومسلم (٢٤٦).

(٣) شرح عمدة الأحكام، السعدي: ١/ ٧٦.

الخاتمة

نتائج البحث وتوصياته.

الحمد لله في البدءِ والختام، والصلاة والسلام على خير الأنام، نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه الكرام، وسلَّم تسليمًا كثيرا، أمَّا بعد: فبعد هذه الجولة في توضيح جهود الشيخ عبد الرحمن السعدي في شرح حديث رسول الله ﷺ وتفسيره، يمكننا أن نخلص إلى بعض النتائج أُجْمِلُها في نقاط:

١ – هناك جانب مشرقٌ من شخصية عبد الرحمن السعدي العلمية يغيب عن بعض الناس، وهو عناية الشيخ بالسنة النبوية تدريسًا وتأليفا، حيث بذل جهودا معتبرة في شرح حديث النبي ﷺ وتفسيره.

٢ – انتهج الشيخ ابن سعدي طريقةً مميَّزة في شرحه لحديث رسول الله ﷺ، تجمع بين تيسير العلم وتقريبه بلغة سهلة وأسلوب قريب، وبين متانة العلم وتأصيله، وهو الأسلوب الأمثل الذي تستفيد منه جميع فئات طلبة العلم، بل وعامَّة الناس كذلك.

٣– وظَّف الشيخ السعدي معارفه في أصول الدين وأصول الفقه وأصول التفسير عند شرح أحاديث النبي ﷺ، فجاءت فوائده غزيرة متنوعة، واستنباطاته دقيقة ومؤصلة، تدلُّ على متانة علمِهِ، وسيلان ذهنه.

٤ – استعمل الشيخ ابن سعدي أساليب متنوعة في شرح متون السنة النبوية، (كأسلوب السؤال والجواب، وضرب الأمثلة المحسوسة، وربط المعاني بالواقع) وهذا يدلُّ على تمكُّنِهِ في ميدان التربية والتعليم، مما يجعل طريقته في التدريس نبراسًا لطلبة العلم الذين يشتغلون في ميدان تقريب السنَّة بين يَدَي الأمَّة.

٥- أبان الشيخ ابن سعدي أثناء شرحه لمتون الحديث عن شخصية علمية قوية في الاجتهاد والاستنباط، فهو لا يتقيَّدُ بِمَذْهَبٍ فقهي في تأويل الأحاديث وتفسيرها، بل يرجح ما يوافق الدليل، وهذه ميزة مهمة لشرحه على الحديث، بعكس بعض الشروحات التي يغلب عليها الطابع المذهبي.

٦- نجح الشيخ ابن سعدي أثناء درسه الحديثي في ربط واقع الناس ومشاكلهم بالسنة النبوية، باقتراح الحلول والتدابير النبوية، ومعالجة الأخطاء الواقعة، في ضوء توجيهات السنة النبوية، وهذا في الحقيقة هو الهدف الأساس من شرح حديث النبي ﷺ في هذا العصر.

التوصيات: من التوصيات التي نخرج بها من هذا البحث:

١- يوصي الباحث بتتبع «القواعد والأصول التي استنبطها ابن سعدي من السنة النبوية»، فهو موضوع مُهِمٌّ، وفيه مادة علمية معتبرة، تحتاج لمن يتصدَّى لها في بحثٍ أكاديمي.

٢- يوصي الباحث كذلك: بإبراز «عناية الشيخ ابن سعدي ومنهجه في معالجة مختلِف الحديث ومشكله» في دراسة مستقلَّة، فقد وظَّف الشيخ نَفَسَهُ الأصولي في هذا الباب فأبدع كعادته.

٣- كما يوصي الباحث ببيان «استنباطات الشيخ ابن سعدي من السنة النبوية ومنهجه فيها»، على غرار الدراسة التي وضعت في «استنباطاته من القرآن الكريم»، على أن يشمل المسح فيها جميعَ كتبه.

وصلَّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المصادر والمراجع:

١- استنباطات الشيخ عبدالرحمن السعدي من القرآن الكريم عرض ودراسة، سيف بن منصر بن علي الحارثي، (رسالة دكتوراه)، قسم القرآن وعلومه، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٣١هـ.

٢- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، سراج الدين أبو حفص عمر، ابن الملقن، تحقيق: عبد العزيز بن أحمد المشيقح، ط١، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٧ هـ.

٣- بهجة قلوب الأبرار وقرة عيون الأخيار في شرح جوامع الأخبار، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: عبد الكريم بن رسمي آل الدريني، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٢هـ.

٤- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٥- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٦- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي، الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، (د.ط) مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ.

٧- رسالة لطيفة جامعة في أصول الفقه المهمة، عبد الرحمن بن ناصر السعدي،ط١، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٨ هـ .

٨- شرح بلوغ المرام، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، (ضمن مجموع مؤلفات العلامة محمد ناصر السعدي)، ط١، دار الميمان، الرياض، ١٤٣٢هـ.

٩- الشرح الحديثي دراسة تاريخية تجديدية، د. صالح عومار، مجلة المعيار، العدد ٤٣، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، جانفي ٢٠٠٨م.

١٠- شرح القواعد السعدية، عبد المحسن بن عبد الله بن عبد الكريم الزامل، ط١، دار أطلس الخضراء، الرياض، ١٤٢٢هـ.

١١- شرح عمدة الأحكام (من أمالي العلامة السعدي) عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: أنس بن عبد الرحمن بن عبد الله العقيل، ط١، دار النوادر، بيروت، ١٤٣١هـ.

١٢- الشيخ عبد الرحمن بن سعدي وجهوده في توضيح العقيدة، عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، ط٢، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٤هـ.

١٣- صفحات من حياة علامة القصيم (الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي)، د. عبد الله بن أحمد بن محمد الطيار، ط١، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤١٣هـ.

١٤- طريق الوصول إلى العلم المأمول بمعرفة القواعد والضوابط والأصول، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، (د.ط)، دار البصيرة، الاسكندرية،(د.ت).

١٥- علم شرح الحديث وروافد البحث فيه (ضمن سلسلة الدراسات الحديثية- الجزء الثاني)، د. محمد عمر بازمول، ط١، دار الإمام أحمد، القاهرة، ١٤٢٩هـ.

١٦ - علماء نجد خلال ثمانية قرون، عبد الله بن عبدالرحمن آل بسام، ط٢، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٩هـ.

١٧- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، ط١، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة، ٢٠٠١م.

١٨- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

١٩- الفكر التربوي عند الشيخ عبد الرحمن السعدي، د. عبد العزيز بن عبد الله الرشودي، ط١، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤٢٠هـ.

٢٠- فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي، ط١، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٥٦هـ.

٢١- القواعد والأصول الجامعة، والفروق والتقاسيم البديعة النافعة، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: خالد بن علي المشيقح،ط٣، دار الوطن، الرياض، ١٤٢٢هـ.

٢٢- الكليات الفقهية، دراسة نظرية تأصيلية، د. ناصر بن عبد الله الميمان، مجلة العدل، العدد ٣٠، ربيع الآخر ١٤٢٧هـ.

٢٣- مجموع الفتاوى، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط١، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ

٢٤- مجموع مؤلفات الشيخ العلامة محمد ناصر السعدي، إشراف متابعة، محمد بن عبد الرحمن السعدي وآخرون، ط١، دار الميمان، الرياض، ١٤٣٢هـ.

٢٥- المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي، الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، ط٣، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٢٦- مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، أسامة عبد الله خياط، ط١، دار الفضيلة، الرياض، ١٤٢١هـ.

٢٧- منهج الشيخ ابن عثيمين في شرح الحديث وعلومه، د. بندر بن نافع العبدلي، ندوة جهود الشيخ محمد العثيمين العلمية، جامعة القصيم.

٢٨- مواقف اجتماعية من حياة الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي، محمد بن عبد الرحمن السعدي ومساعد بن عبد الله السعدي، ط٢، دار الميمان، الرياض، ١٤٢٨هـ.

٢٩- موسوعة القواعد الفقهية، محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو، (ط١) مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٤هـ.

٣.- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، (د.ط) عالم المعرفة للنشر والتوزيع، (د.ت).